



نحو هوية وطنية جامعة تتحدى الحيز المبتور

وتواجه انتهاك الحق في حرية الحركة والتنقل

إعداد: مي دباح، دنيا انعيم، مريم هوارى، منذر المصري، محمد العاوور، علي عبد الباري، معاذ الطلاع،

طارق الخطيب

إشراف: العضو السياساتي للشبكة أيمن عبد المجيد

ملاحظة: الأفكار الواردة في هذه الورقة تعبر عن وجهة نظر الشباب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر وتوجهات المؤسسات

الأربعة الشريكة.

# نحو هوية وطنية جامعة تتحدى الحيز المبتور وتواجه انتهاك الحق في حرية الحركة والتنقل

## لمحة عامة

تهدف هذه الورقة السياساتية لعنونة الخطوات الواجب اتخاذها لتحدي الحيز المبتور ومناهضة انتهاك الحق في حرية الحركة والتنقل والذي يؤثر على إمكانية التواصل بين الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم. بصيغة أخرى: كيف لنا كفلسطينيين إعادة الاعتبار لهويتنا الوطنية الجامعة. ويكمن التحدي الأساسي في كيفية خلق إطار مؤسسي جامع لإعمال واحراز الحق في حرية الحركة والتنقل وصون ورغد الهوية الفلسطينية الوطنية الجامعة بما يستجيب للتغيرات المتسارعة ويؤسس لمرحلة جديدة للمستقبل يكون عمادها الشباب الفلسطيني وتطلعاتهم. وبالتالي وعبر تقديم أربع توصيات سياساتية رئيسية تسعى هذه الورقة لخلق تأطير "للعمل في الميدان" عبر حملات مشروع "الشباب الفلسطيني: معاً من أجل التغيير" وجهود المناصرة والضغط من أجل الانضمام لبوتقة أكبر من الجهود تسعى لإصلاح مستوى التمثيل الفلسطيني عن طريق خلق جسم موحد يحدد ماهيته بشكل رئيسي الشباب أنفسهم ويجمع الكل الفلسطيني في كافة أماكن تواجدهم على مستوى القرار والتخطيط والهوية.

## منهجية الورقة

عملت المجموعة المكونة من شباب فلسطيني موزع ضمن الأطر الجغرافية المختلفة والتي ضمت الداخل الفلسطيني المحتل والضفة الغربية وقطاع غزة كمجموعة عمل موحدة. عمل الفريق الشبابي أولاً على مراجعة الأدبيات المتعلقة بتشكيل الهوية الفلسطينية والعوامل المؤثرة في ذلك، وثانياً قام أعضاء الفريق بتطوير مجموعة من الأسئلة وطرحها على ثلاثة مستويات في المناطق الثلاث للتواجد الفلسطيني في داخل حدود فلسطين التاريخية: المستوى الجماهيري والقاعدي المحلي، المستوى الحزبي، والمستوى المؤسسي. تم اختيار المستويات الثلاث هذه لأنها تشكل العمود الفقري لأية حالة تغييرية وكذلك من أجل الوقوف عن قرب على التباينات والاختلافات فيما يُعنى بالهوية وشرذمتها أو وحدتها من وجهة نظر الفاعلين المختلفين. لا تهدف هذه الورقة لتبيان الحلول فيما يتعلق بأزمة الهوية وشرذمتها مع أنها تقدم مجموعة من التوصيات السياساتية ولكنها تسعى للمحاججة بأن غياب الإطار المؤسسي الجامع في التعريف بالحق في حرية الحركة والتنقل والدفاع عنه بل وإعماله وإحرازه، له تأثيرات سلبية وهدامة على الهوية الوطنية الفلسطينية.

## ماهية الهوية

تعرف الهوية باعتبارها شعوراً جمعياً لأمة أو لشعب ما يرتبط ببعضه مصيراً ووجوداً، حيث الهوية هي مجموع السمات الروحية والفكرية والعاطفية الخاصة التي تميز مجتمعاً بعينه وطرائق الحياة ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات وطرائق الإنتاج الاقتصادي والثقافي. يعتبر الكثيرون أن الهوية الفلسطينية بدأت بالتبلور على شاكلتها الحديثة في منتصف القرن التاسع عشر وتؤكد الدلائل بأن الهوية الفلسطينية تبلورت بشكل أوضح وأخذت منحى معين منذ مطلع القرن العشرين مع توالي الاحتلال والحقب الاستعمارية. وبالتالي فإن الوصول لتبلور سياسي للهوية الوطنية كشعور جمعي ومؤسسات كيانية ليس بالعمل الميكانيكي أو

التلقائي، وإنما هو نتاج لعمليات عدة تمتاز بالتعقيد والديمومة لسنوات طويلة تتشابه فيها عوامل كثيرة وأطراف عدة ومتغيرات مختلفة حتى تتضح وتتلور. ففي عشرينيات وثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي بشكل خاص ظهرت التعبيرات السياسية والاجتماعية عن الهوية كالأحزاب والمؤسسات النقابية والاتحادات والجمعيات ووسائل الصحافة والإعلام وغيرها.

وقد كان أحد أهم نتائج وربما إنجازات تاريخ النضال الوطني الفلسطيني المعاصر هو بناء مقومات الهوية الوطنية: التعبير السياسي الكياني وسلسلة من المؤسسات الشعبية والرسمية والاجتماعية والنقابية، دون نسيان التعبيرات الثقافية والفنية، والبرنامج الوطني الشامل. بالإضافة إلى سياسات الاحتلال في شردمة الهوية، بدأت هذه الإنجازات بالذوبان والتبخر مع توقيع اتفاقية أوسلو وما حملته من تفكيك واحتواء للعنوان السياسي الأبرز وأحد أهم المقومات للهوية الوطنية: منظمة التحرير الفلسطينية. تتضح نتائج التفكيك والاحتواء للعيان من خلال رؤية ومعايشة حالة التشرذم والتفكك في العلاقة بين الفلسطينيين في الوطن وأولئك الذين ينتظرون العودة في الشتات. فعلى مر العقود كانت منظمة التحرير الفلسطينية هي العنوان الجامع للفلسطينيين، ببرامجها وميثاقها ومؤسساتها، وبالتالي كانت وحدة الفلسطينيين، كشعب موحد في الداخل والخارج، من أبرز مقومات بناء الهوية الوطنية. حقيقة اليوم تفيد أن التباعد بين المكونات المتعددة للشعب الفلسطيني يتزايد أكثر فأكثر، فيما بدأ فلسطينيو الخارج بالبحث عن آليات تمثيلية لهم تطرح همهم الأساس في ظل تراجع وتفكك آليات المنظمة واهتمامها بهم.

وبالتالي فإن الضعف والترهل ومن ثم الغياب لمؤسسات فاعلة وممثلة لمنظمة التحرير الفلسطينية أفقدها قدرتها على الإيفاء بواجباتها تجاه الشعب الفلسطيني إلى أن أصبح شعار "المنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني" لا يتعدى كونه جملة فارغة من محتواها. وهذا بالطبع انعكس على الاتحادات المنبثقة عن منظمة التحرير وأدى إلى تعطيلها وسلبها دورها الريادي في قيادة الشعب الفلسطيني. إذ تحولت معظم أو العديد من الاتحادات في الداخل من منظمات جماهيرية مهنية إلى مؤسسات مجتمع مدني بعد مرحلة أوسلو، وتحولت الاتحادات الفلسطينية في الخارج إلى هياكل مفرغة من محتواها فاقدة للشرعية التي أقرتها لوائحها الداخلية تتقاسمها الحالة الفصائلية. وهذا بدوره أدى إلى ضعف هذا الإطار الجامع "منظمة التحرير واثباتاتها" وعدم قدرته على تلبية تطلعات الفلسطينيين والدفاع عن حقوقهم. بعض الأمثلة على هذه الاتحادات تشمل: اتحاد الشبيبة، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الاتحاد العام للصحافيين والكتاب الفلسطينيين، الاتحاد العام للمعلمين، جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، المجلس الأعلى للشباب والرياضة، الحركة الكشفية الفلسطينية، والاتحادات الرياضية.

## **انتهاك اسرائيلي مستمر**

هذا الغياب للإطار الجامع للفلسطينيين ترافق مع استمرار الانتهاكات الاسرائيلية فيما يتعلق بحرية الحركة والتنقل ومنع سلطات الاحتلال تواصل الفلسطينيين مع بعضهم البعض بوسائل شتى. فعلى سبيل المثال وفي خرق واضح للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية تستمر اسرائيل في فرض حصار شامل ومشدد على قطاع غزة وتستمر في عزل القدس وتهويدها وتفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة وتحول الضفة الغربية إلى معازل بواسطة جدار فصل عنصري وخمسائة حاجز ومستعمرات يهودية مخالفة للقانون الدولي وتمنع اجراءات "لم الشمل" وتحاسب وتراقب الفلسطينيين في الداخل المحتل في تواصلهم مع باقي الفلسطينيين والعرب بشكل عام، إلى جانب التمييز في إعطاء الحقوق (مع التوقع بإيفاء الواجبات على حد سواء) للفلسطينيين في الداخل الفلسطيني، بما في ذلك الحق في التعليم والحق في السكن. هذه الأمثلة فقط للحواجز البنيوية

ولكن أيضاً النفسية التي تخلفها منظومة الاحتلال، وما (حملة متحركين) إلا مثلاً واضحاً لضرورة تحدي هذه السياسات التي تهدف بالأساس لخلق حالة من الفصل المستمر بين الفلسطينيين.

هذا الانتهاك المستمر للحقوق الفلسطينية يتعارض بالأساس مع الحق في حرية الحركة والتنقل والسفر وهذه الحقوق هي من الحقوق الأساسية المكفولة للإنسان بموجب القانون الدولي. فقد أشارت المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان إلى هذا الحق بشكلٍ صريحٍ وواضح، حيث نصت الفقرة (1) من المادة (13) للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على أن "لكل فرد حرية التنقل، واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة". وأكدت الفقرة (2) من نفس المادة على أنه "يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد، بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة إليه". كما نصت المادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه "لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما، حق حرية التنقل فيه، وحرية اختيار مكان إقامته". وأكد العهد على أن "لكل فرد حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده والعودة إليها"، وأضاف أنه لا يجوز تقييد حرية الحركة والتنقل بأية قيود، غير تلك التي ينص عليها القانون، مشدداً على أن تلك القيود يجب أن تكون ضرورية لحماية الأمن القومي، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة، أو حقوق الآخرين وحياتهم. كما رفض العهد حرمان أي شخص تعسفاً من العودة إلى بلده.

تدرك إسرائيل أن أحد عناصر القوة للفلسطينيين هي وحدتهم وبالتالي تعمل جاهدة على إدامة حالة الفرقة والتشتت والتشردم وتغذيها بطرق ووسائل شتى. ولكن من واجبا أيضاً وفي إطار النقد والنقد الذاتي أن نواجه الحقيقة بأن الفلسطينيين أنفسهم أيضاً يديمون هذه الفرقة وما الانقسام الفلسطيني الداخلي بين حركتي فتح وحماس إلا مثلاً صارخاً على ذلك. فالشباب بهذه الحالة مسؤول أكثر من غيره لمحاسبة كلا الطرفين لإدامة الانقسام وتعزيز حالة التشردم والانشقاق والتأثير سلبياً وجوهرياً على الهوية الفلسطينية الجامعة. والشباب مطالب أيضاً ليس فقط بمحاسبة المسؤولين عن الانقسام وإنما أيضاً بجسر الهوة التي خلقها الانقسام على مر السنين بين أبناء الشعب الواحد.

## كيفية نسج الفلسطينيين لعلاقاتهم وتواصلهم

في معرض نقاش ماهية الهوية فثمة **تباينات** و**تداخلات** عدة. إذ يرى البعض أن الهوية الوطنية تبلورت في رحم الصراع مع المشروع الصهيوني وعلى الضد منه تبلورت كشعور جمعي ومؤسسات كيانية. فالهوية **تشكلت** في خضم صراع مرير خاضه الشعب الفلسطيني مع المحتل لإثبات وجوده وهويته الوطنية. وبالتالي لم يكن يحتاجها الشعب الفلسطيني الحامل لهوية عربية تاريخية لولا الهجمة الصهيونية الاستيطانية الاحلالية، التي استدعت الهوية الوطنية. فالهوية الفلسطينية هي نضالية في جوهرها وقد تصبح مهددة بالإلغاء إذا تخلت عن طابعها النضالي. بينما يرى البعض الآخر أن الخطاب الديني لبعض الحركات الاسلامية كأساس للصراع مع المحتل دور في إلحاق الضرر بالهوية الوطنية على أساس أن الهوية الدينية تفتيتية والوطنية تجميعية. فتقسيم الشعب لهوية دينية وصبغ النضال ضد المحتل بتلك الصبغة سيقود لتفكيك ممنهج للهوية الوطنية وتحويلها لهويات دينية وطائفية وما يتبعه من تبعات عائلية وعشائرية وهذا ما سعى اتفاق اوسلو وسلطته لتعزيزه.

فريق ثالث يرى أن (مدرسة التطبيع) هي من **أخطر** ما يحرق بالهوية الفلسطينية. فالدعوة للتعايش مع الاحتلال والتغاضي عن التطهير العرقي إبان النكبة والمستمتر لهذا اليوم بأشكال مختلفة يسلمح الهوية الوطنية ويملي هوية جديدة تسعى للتعايش في ظل اضطهاد واحتلال ونظام تفرقة عنصري. من دون شك فخطاب "الجار الإسرائيلي" والذي قدمت به **أوسلو** بقوة أسس لمرحلة التطبيع

هذه والتي تضر بكيونة وهوية الكل الفلسطيني. هذا ينطبق بشكل أكبر على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، أما الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948 فيواجهون تحدياً آخر. إذ أن أحد الأسباب التي ساهمت في تشكيل هويات مختلفة بمختلف المناطق الجغرافية هو فرض التجنيد الاجباري وفصل المناهج التدريسية وخلق قوميات مستندة على الاختلاف المذهبي. أضف إلى ذلك بأن بعض الأحزاب والحركات العربية في الداخل المحتل تحاول فرض برامجهم على المواطن على أساس التعايش والتكيف مع واقع الكيان الصهيوني، إلى حد تغييبهم للدور المناط بالفلسطينيين في حركة التحرر الوطني. هذا على عكس أحزاب أخرى رفضت التعايش والإقرار بشرعية الكيان ولكن دون تمكثها من صياغة برنامج عملي يهتم بمطالب الناس المطلبية والحياتية والتي قد تكون ساهمت في تفويض الهوية الوطنية. وبالتالي فالتحدي يكمن في كيفية الخروج من إطار (الشعار بالرفض) للعمل من أجل خلق البديل الوطني العملي وريما البراغماتي على المنظور القريب ولكن الرديكالي على المستوى الأبعد. هذا سيغلق الطريق بوجه كل أولئك الذين يحاولون طمس الهوية الفلسطينية لفلسطيني الداخل على وجه الخصوص وابعادهم عن حقهم في الحرية والاستقلال وذلك بالتركيز على مواطنتهم لإسرائيل. فتقسيم نضال الشعب على أساس داخل وخارج ومواطنين في دولة الكيان دون الربط بين جميع أجزاء الجسد الواحد والتمسك بوحدة المصير هو مساهمة في شرعنة الاحتلال وتمزيق للهوية الوطنية الفلسطينية. هذا كله سيساهم في عنونة الخلل في النسيج السياسي الفلسطيني خصوصاً والعربي عموماً والذي يشارك بعدم اهتمامه بالقضية ونقل مشاكلها وواقعها دور في زيادة الطمس وتهويد الهوية الفلسطينية العربية الجامعة.

أحد الأسئلة الأخرى التي يجب أن تُطرح تتعلق بكيفية نسج الفلسطينيين لعلاقاتهم وتواصلهم مع بعضهم البعض في الواقع الحالي في سياق الحيز المبتور والحصار والشتات وما هي رؤية الفاعلين المختلفين لنسج أفضل للعلاقات؟ من خلال المقابلات التي أجراها الفريق الشبابي مع العديد من الشباب يظهر جلياً أن الحواجز العينية والمادية التي فرضها الاحتلال قد تحولت أيضاً إلى حواجز نفسية، وهنا تكمن الخطورة. فالغالبية العظمى من الشباب الذين تمت مقابلتهم لم يزوروا الضفة الغربية أو الداخل المحتل إن كانوا من غزة والعكس صحيح، والكثير لا يملكون أي نوع من العلاقات مع الفلسطينيين الآخرين في أماكن أخرى غير مناطق سكنهم. إلا أن شبكات التواصل الاجتماعي وخاصة في السنوات الأربع الأخيرة قد سهلت عملية التواصل الإلكتروني كخطوة للتواصل المادي والعيني. ما يميز هذا التواصل أنه في كثير من الأحيان يكون ذو طابع رومانسي، ولا ضير في ذلك لأنه جزء من الحلم بالتلاحم والتكامل إلا أن التحدي يكمن في كيفية تحويل هذا الطابع الرومانسي إلى طابع عملي يرسخ التواصل على الأرض بالنشاطات والفعاليات المشتركة وليس فقط عبر محادثات السكايب والفيديو كونفرنس والتبادل الإلكتروني للرسائل. ومن هنا تكمن أهمية المشاريع التي تعمل على كسر الحواجز لبناء هوية وطنية جامعة تعمل على صهر الكل الفلسطيني في بوتقة واحدة للنضال.

ومما لا شك فيه فإن نمو الحركات الشبابية في الأرض المحتلة بعيد الثورات العربية (الربيع العربي) وتساعد وتيرة وشعبية وتأثير الحملة الوطنية-الدولية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عليها، بالإضافة إلى النمو المتزايد في شعبية الدولة الواحدة (بغض النظر عن التفاصيل هنا) وتأطير "الصراع العربي-الصهيوني" في قالب التمييز العنصري والابرتايد، وتكرار الاعتداءات على قطاع غزة والنقاف الجُل الفلسطيني حول المقاومة بمعناها الواسع، كلها عوامل تساعد على دمج الفلسطينيين كوحدة واحدة. السؤال الذي يطرح والتساؤل الذي طُرح في المقابلات التي أجراها الفريق الشبابي يتعلق بكيفية وتوقيت فرز الحركة الوطنية لقيادة ملتزمة بشعبها تتحدث باسم الكل الفلسطيني وليس باسم حركة أو حزب أو سلطة لكانتونات/معازل. رؤية الشباب

تتمثل بأحد أشكالها في خلق إطار شامل للنهوض بالحركة الوطنية ومستوى التمثيل ورفع كوادرن النضال الفلسطيني بجبل شاب يملك المساحة السياسية والسياساتية للتغيير. التحدي الإضافي يكمن في كيفية تحويل هذه الرؤية إلى حقيقة على أرض الواقع.

من خلال المقابلات التي أجريت مع الشباب تبين أن الشباب في قطاع غزة والضفة الغربية والداخل الفلسطيني المحتل ينظرون إلى بعضهم البعض كجزء أصيل من الوطن وكجزء لا يتجزأ من الحق الفلسطيني. أما على صعيد تعريفهم للهوية فقد أشارت المقابلات مع الشباب في غزة لارتباط مفهوم الهوية بالمرور الثقافي وكذلك الانتماء للأرض والوطن، كذلك فقد ظهرت كلمة لاجيء ضمن التعريفات المتعددة للهوية كارتباط بين البلاد الأصلية للشباب والوطن الذي يعيشون فيه. أما في الضفة الغربية فقد أظهرت المقابلات ارتباط مفهوم الهوية لدى الشباب المستطلعة آرائهم بالأرض والوطن والتاريخ، مع ظهور بعض الحالات التي لم يستطع فيها الشباب التعبير عن هويتهم، كذلك تجلت روح الانتماء للقدس بشكل خاص وحاد بالتعريف عن الهوية كمقدسي أو مقدسية، وكذلك كان هناك حالات ربط وثيق ما بين الدين والهوية. أما في مقابلات الداخل المحتل فقد ارتبط مفهوم الهوية بالامتداد العربي والعروبي حيث عرف معظم بأنه فلسطيني/عربي/ مع تقديم إحدى الكلمتين على الأخرى أو تأخيرها.

كذلك فقد أشارت المقابلات إلى محاولة بعض المؤسسات ربط شراكات استراتيجية بين مختلف أماكن التواجد الفلسطيني في حدود فلسطين التاريخية، إلا أن الصورة لم تكن مشابهة في حالة الأحزاب السياسية والتي ادعت بأن ثمة عراقيل ومحددات قانونية أو جوانب لوجستية وتنظيمية تمنع التواصل الحزبي العابر للعراقيل الإسرائيلية. ولكن في ظل مجتمع استند إلى الأحزاب السياسية على مر العقود والتي كانت عابرة للقارات وليس فقط للحدود الإسرائيلية يستوجب على الشباب الفلسطيني مشكلة دور الأحزاب السياسية قاطبة في خلق المساحة السياسية الجدية وتأثير ذلك على الهوية الوطنية الجامعة.

## اتفاقية أوسلو وأزمة الهوية

شكلت اتفاقية أوسلو وما نتج عنها من نظام سياسي تغييرات جذرية في المجتمع الفلسطيني، والتي أثرت على كافة مجالات حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما تبع ذلك من إلحاق ضرر بمقومات الهوية الوطنية. كبديل لمنظمة التحرير، وإن كان الادعاء غير ذلك، نشئ نظام السلطة الفلسطينية كنظام يخضع في نهاية الأمر للسيادة الاحتلالية الإسرائيلية الشاملة مكبلاً بقفل الاتفاقيات والتفاهات الأمنية. وبالتالي فإن أهم ما قامت عليه اتفاقية أوسلو هو تفكيك العنوان السياسي الكياني للشعب الفلسطيني كمقوم أساسي للهوية الوطنية، وما نتج عنه من تباعد بين الفلسطينيين في الداخل والشتات والذي بدأ يبحث عن ممثل جامع بعد ان كانت منظمة التحرير هي الجامع للفلسطينيين كشعب واحد.

فبعد أوسلو نشطت الهياكل المنحدرة كالهياكل الجهوية والعشائرية والعائلية والطائفية وانتشرت بسرعة بالمجتمع إضافة إلى الأنظمة الزبائنية والريعية التي خلقتها السلطة الفلسطينية وما تبعه من سياسات لفرض واقع مخالف في العلاقة مع المحتل كأخر وجار لنا واللقاءات الطبيعية بكافة أشكالها. فالعوامل السابقة مجتمعة ساهمت في تقويض الهوية الوطنية، ناهيك عن بعض المؤسسات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني الممولة من الخارج والتي لا تحمل رؤية موحدة ووطنية وإنما تخضع لما يميله عليها الممول. وكننتيجة فعلية لاتفاقية أوسلو وإطارها العام فقد تم تأجيل الحديث عن المكونات الأساسية للقضية الفلسطينية المتمثلة باللجئين والقدس والحق في تقرير المصير. هذه هي بعضاً من نقاط الاجماع الوطني والتي شكلت على مدار السنين وجهات رئيسية في الهوية الوطنية الفلسطينية.

## تشكيلات واحتياجات للحفاظ على الهوية وتعزيز التواصل

أحد الأسئلة الجوهرية التي ما زالت بحاجة لإجابة تتمثل بماهية التشكيلات التي يرثيها الفلسطينيون التي من الممكن البناء عليها في الحفاظ على الهوية وتعزيز التواصل. تحتاج هذه الورقة السياسية أنه ثمة حاجة لإيجاد جسم واحد يضم كافة الفاعلين والفاعلات ونسج جسر التواصل فيما بينهم سواء إلكترونياً أو عبر وسائل الاتصال المختلفة أو عبر الواقع. أحد أبرز الاقتراحات العملية في هذا الإطار وإن كان اقتراحاً طموحاً- يتمثل في السعي إلى عقد مؤتمرات بهدف جمع كافة الفاعلين والفاعلات بهدف التقارب والتعارف والتشاور والوصول إلى رؤى مشتركة وأهداف وغايات تخدم المستوى الوطني والمجتمعي على حدٍ سواء. تعزيز التواصل يمكن أن يحدث عن قرب أو عن بعد باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي كافة. وبالتالي فإن هكذا اقتراح يقتضي إقامة الندوات والورش والمؤتمرات الشبابية العامة واللقاءات الكبيرة التي تجمعهم بمختلف توجهاتهم والعمل على النواحي الإيجابية وترك ما يمكن أن يُفرّق الجموع، وذلك بشكل مستمر ودوري، من أجل تعزيز حرية الرأي والتعبير ومواجهة الاحتلال بكل مكوناته ودوره للحفاظ على مقدرات الشعب الفلسطيني. فثمة حاجة إذن للتخطيط لبرامج مشتركة تجمع الشباب الفلسطيني حول الهوية الفلسطينية. وكاقتراحات عملية إضافية من أجل تحويل الهدف من شعار إلى تطبيق فإن هذا يقتضي التالي على سبيل المثال لا الحصر:

- تنمية وتطوير قدرات وإبداعات الشباب عبر الفرق المتخصصة.
- تعزيز مبدأ المشاركة والعمل التطوعي بين الشباب.
- دعم المبادرات والأفكار الشبابية وتطويرها.
- تعزيز المشاركة والترابط بين المؤسسات الشبابية.
- تبادل خبرات شبابية محلية وإقليمية ودولية.
- تنفيذ أنشطة صحية واجتماعية ورياضية شبابية.
- تعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار.
- تفعيل دور المرأة ومشاركتها في الحياة العامة.
- تقديم الاستشارات للجهات المختصة بفئة الشباب (مؤسسات، مدارس، مراكز، أفراد).
- إعداد الشباب لشغل الأدوار الريادية في الدولة والمجتمع.
- تقديم برامج ومشاريع تخدم الشباب لتساعدهم في بناء قدراتهم وتوهم لسوق العمل
- خلق فرص عمل متكافئة للشباب واحترام كرامتهم الانسانية.
- وضع برامج ومشاريع من شأنها تعزيز صمود الانسان الفلسطيني ووضع وثيقة يجمع عليها الكل الفلسطيني تتبع منهجية وطنية للعمل.
- العمل على رسم الخطط الاستراتيجية التي تسهم في تطوير الشباب وحل مشكلاتهم والتحديات التي تواجههم.
- التنسيق بين مختلف الجهات والشخصيات العاملة مع الشباب على مستوى العالم من خلال تبادل الخبرات والاستفادة منهم في مختلف المجالات الشبابية.

- تحديد نسبة ( 30% على سبيل المثال ) لمشاركة الشباب في الهيئات المحلية وبكافة المؤسسات.

## توصيات سياساتية

إن الهدف الأسمى والذي نسعى للوصول إليه هو إيجاد إطار مؤسساتي جامع قادر على الدفاع عن حرية الحركة والتنقل والدفاع عنها وصولاً الى إعادة لم شمل الهوية الفلسطينية. ونحن نرى أن ثمة أربع خطوات تلزم من أجل فعل ذلك:

- إعادة تفعيل منظمة التحرير كإطار جامع للكل الفلسطيني بحيث يتم اصلاح كافة مناحيها للقدرة على الدفاع عن الحقوق. هذا يتطلب المضي للأمام بمسار المصالحة الوطنية وإعادة تفعيل الأنشطة المشتركة بين مكونات الشعب الفلسطيني وتوحيد الجهد الفلسطيني اتجاه القضايا الوطنية العامة. ومع إدراكنا للخلافات المتوقعة حول التمثيل في بنية المنظمة إضافة إلى الخلل البنيوي في منظومتها، إلا أن الرغبة والتعطش الشعبي تجاه إعادة الدور الريادي للمنظمة هو الحافز الأساسي للسير في هذا الاتجاه ودعمه. ولا بد أن يكون للشباب دور فاعل في هذا الجهد يبدأ بتشكيل مجموعات ضغط شبابية على صناع القرار لإعادة تفعيل منظمة التحرير على أسس جديدة تراعي التغيرات البنيوية التي حدثت على مدار العقدين الماضيين وتعمل على رفعة حالة الترهل الوطني وانحطاط المشروع السياسي الفلسطيني وتعمل على فرز قيادة جديدة تحمل أفكار مستجيبة لتطلعات الجماهير وتعمل على وحدة الكل الفلسطيني وليس على تفرقتهم كم فعلت وتفعل السلطة الفلسطينية.
  - تشكيل ائتلاف مؤسساتي يضم مؤسسات غير حكومية من مناطق التواجد الفلسطيني يعمل كمظلة للدفاع والمطالبة بحق حرية الحركة والتنقل من أجل لم الشمل الفلسطيني. لدى هذا التحرك، والذي من الممكن أن يتعارض ويتصادم مع توجهات الحكومة/السلطة الفلسطينية، القدرة لإشراك ودمج فلسطيني الداخل المحتل أفراداً وجماعات في حال ادّعت القيادات الحزبية والحكومية محدودية عملها في ظل اتفاقيات وتفاهات السلام الموقعة مع اسرائيل.
  - تشكيل إطار شبابي مجتمعي يضم في طياته الكل الفلسطيني ويشكل حالة للدفاع عن القضايا الوطنية. وهذا يعني بأن يكون الشباب قادة التغيير ورؤاده. هذا الأمر يتطلب تعلم الدروس من التجارب السابقة خاصة فيما يخص التجارب الشبابية في السنوات الثلاث الأخيرة. التحدي الأكبر يكمن في كيفية استدامة وديمومة هذا الإطار الشبابي وكيف يحصل على التأييد والشرعية الشعبية.
  - تشكيل مؤسساتي مجتمعي وطني يكمل دور منظمة التحرير وينفذ أنشطته في أماكن التواجد الفلسطيني على شاكلة بيت الشرق في القدس وبذلك يكون العمل الوطني أكثر تكاملاً وانسجاماً.
- وبالتالي فإن الضرورة الملحة تستدعي وجود إطار جامع لأي مجتمع لتبني قضاياها والدفاع عنها بحيث يشكل هذا الجسم الإطار الشعبي الفلسطيني العام بكل ألوانه و فئاته فهو يشكل الوعاء الكبير الذي يستوعب الجميع مهما تعددت مشاربه والحاضنة التي تتيح لكل فرد مشاركة القضايا الوطنية والدفاع عنها.